بعد ان صنفته وكالة "ستاندرد آند بورز" بين الأعلى عالمياً

«وفرة للاستثمار»: عجز الموازنة يحتاج لعلاج مستدام لا يعتمد على «المنح القدرية»

تعديلات أنظمة الاستثمار الجماعي تنعكس إيجابيا على البورصة

تناول تقرير شركة وفرة للاستثمار الدولي عن شهر يناير احدث تقارير وكالة وكالة "ستاندرد آند بورز" (SP) للتصنيفات الائتمانية الذي أكد استمرار تصنيف الكويت عند (A-) مع نظرة مستقبلية سلبية مبررة ذلك الى استمرار العجز في موازنة الكويت والذي بلغ 12 % وهو الأعلى بين جميع الدول بالتصنيف، ومشيرة كذلك الى انه في حال استمرار العجز سيكون هناك فرصة لخفض التصنيف مرة أخرى، كما انها حددت سعر التعادل بالميزانية بين 85- 90 دولار للبرميل.

وبين التقرير ان من اهم إيجابيات التصنيف الصادر عن وكالة "SP" هو امتلاك البلاد ثروات نفطية ضخمة واستثنائية والاستفادة من ارتفاع الأسعار فضلا عن تحسن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية اضافة الى ضخامة حجم أصول صناديق الثروة السيادية وكذلك الاحتياطات المالية الخارجية.

الا ان الوكالة إشارات أيضا الى بعض نقاط الضعف بالاقتصاد الكويتي والتي قد تساهم في خفض تصنيفها الائتماني ومنها الاعتماد الكبير على القطاع النفطي وما ينتج عنه من تقلبات اقتصادية ومالية، وعجز الموازنة الذي يعتبر الأعلى عالميا، وهنا اشار التقرير الى انه وكما ذكرنا سابقا، يبقى التحدي الأكبر هو وضع خطط ورؤى اقتصادية وسياسات مالية واضحة للدولة وعدم الاعتماد على الصدف والمنح (القدرية) مثل ارتفاع أسعار النفط، والعمل على اشراك القطاع الخاص في قطار تنمية مستدامة.

وشدد التقرير على انه لازال الامل معقودا على التوجه الحصيف لوزير المالية الجديد لموازنة عام 2022-2023 حيث أشار الى عدة نقاط إيجابية منها: خفض الانفاق بنسبة 4.8 % ووضع سقفا للموازنة لا يتجاوز 22 مليار دينار وكذلك خفض سعر التعادل ليصل الى 75 دولار للبرميل وان سعر الأساس للموازنة هو 65 دولار للبرميل.

قرارات أسواق المال

الى ذلك قال التقرير ان يناير شهد إقرار التعديلات على أنظمة الاستثمار الجماعي حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات تعتبر أكبر التعديلات التي جرت على اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما منذ التعديل الشامل الذي جرى في عام 2015. فقد طالت التعديلات الحالية 3 كتب من اللائحة التنفيذية عن طريق تعديل واضافة ما يزيد عن 215 مادة وتعريف، بالإضافة إلى تعديل واضافة 17 ملحق ومرفق من اللائحة ومن أهمها:

1. استحداث ضوابط لأنواع جديدة من صناديق الاستثمار كصندوق التحوط وصندوق رأس المال المخاطر وهما من الصناديق التي نأمل أن تشهد اقبالا من مدراء الصناديق في التقدم بطلبات لتأسيسها نظراً لما تمتلكه الشركات الكويتية من مقومات جيدة في هذه المجالات الاستثمارية.
2. اضافة حالات للجمع بين مهام مقدمي الخدمات كمدير الصندوق ووكيل الاكتتاب (البيع) ومستشار الاستثمار وشركة إدارة العقار.
3. فتح مجال التعامل على وحدات الصناديق لبعض مقدمي الخدمات كوكيل الاكتتاب (البيع) ومستشار الاستثمار وشركة إدارة العقار.
4. اقتصار حظر شراء الأوراق المالية بالنسبة لوكيل الاكتتاب (البيع) أو المتعهد ليكون خلال فترة الاكتتاب أو التعهد فقط.
5. إضافة هامش 3 % فوق القيمة السوقية لتجاوز استثمارات صندوق الأوراق المالية في الشركات المدرجة الصادرة من مصدر واحد.
6. استثناء الصناديق العقارية المدرة للدخل (المتداولة) التي تتضمن عقاراً لا تقل قيمته عن 30 مليون دينار كويتي من اشتراط عدم تجاوز الاستثمار في أي عقار نسبة 30 % من صافي قيمة أصول الصندوق.

بورصة الكويت خلال يناير

وعن اداء البورصة في يناير الماضي، قال التقرير ان النشاط استمر بالسوق (كما توقعنا) في تقريرنا السابق، مبينا انه وعلى الصعيد المحلي سيمثل الربع الأول من 2022 حجر الأساس لأداء العام حيث انه من المتوقع ان تشهد بعض الأسهم نشاطا جيدا مع البدء في الإعلان عن النتائج السنوية للشركات ولا سيما القطاع البنكي وبعض الأسهم القيادية ببورصة الكويت.

واضاف التقرير ان كافة مؤشرات السوق ارتفعت بالإضافة الى القيمة السوقية التي شارفت على 44 مليار دينار، كما شهدت معظم الأسهم التشغيلية والقيادية وبعض الأسهم الصغيرة نشاطا جيدا في ضوء مؤشرات عن النتائج السنوية لعام 2021 ومن المتوقع استمرار حالة الزخم لحين الانتهاء من إعلانات الشركات عن أرباحها وتوزيعاتها السنوية.

هذا وأقفل المؤشر العام بنهاية يناير عند 7،350.37 نقطة مرتفعا بنسبة 4.36 % كما اقفل المؤشر الرئيسي 6،048.31 نقطة مرتفعا بنسبة 2.75 %، وكذلك اقفل المؤشر الأول 8،012.87 نقطة مرتفعا بنسبة 4.89 % بنهاية يناير، وقد بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية الشهر 43.81 مليار دينار مرتفعة بنسبة 6.05 % خلال الشهر.

وخليجيا، حقق مؤشر سوق السعودية اعلى ارتفاعا بين الاسواق الخليجية بنسبة بلغت 8.78 % بنهاية يناير. فيما شهد مؤشر السوق ابوظبي أعلى انخفاضا بنسبة بلغت (0.33%) منذ بداية الشهر.

السوق العالمي

وعالميا، فقد عززت أرباح الشركات القوية الأسهم الأمريكية، حيث بلغ معدل نمو الأرباح على أساس سنوي لعام 2021 نسبة 45.1 % ، ووفقًا لـ – Fac Set. يمثل ذلك أعلى معدل نمو للأرباح السنوية للمؤشر منذ أن بدأت Fac– Set تتبع المقياس في عام 2008، كما تجاوز عائد سندات الخزانة خلال الـ10 سنوات 1.8 % ، ليواصل مسيرته في 2022 من مستوى نهاية عام 2021 عند 1.51 % فقط.

هذا وأضافت وزارة العمل أن الاقتصاد الأمريكي وظائف أقل بكثير مما كان متوقعا. فقد أظهر تقرير الوظائف غير الزراعية زيادة قدرها 199،000 بنهاية ديسمبر ، على الرغم من أن الاقتصاديين توقعوا نموًا قدره 422،000 ، وفقا لداو جونز.وبين التقرير ان بداية 2022 كانت صعبة بالنسبة للمستثمرين فقد تراجعت أسهم شركات التكنولوجيا بشكل حاد في الأسبوع الأول من يناير حيث أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى نهج أكثر عدوانية تجاه التضخم ، مصحوبًا بارتفاع في أسعار الفائدة، هذا ويبلغ معدل التضخم في الولايات المتحدة الآن 7 % ، وهي أسرع وتيرة سنوية له منذ عام 1982، كما تسارع الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة 6.9 % على أساس سنوي في الربع الرابع ، متجاوزة التوقعات بنسبة 5.5 %، واخيرا قد يرتفع الاحتياطي الفيدرالي 4 مرات في عام 2022 بسبب ارتفاع التضخم.

الاقتصاد الكويتي يحتاج رؤى مالية واضحة

بالإضافة إلى اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى للقياديين السابع

الكويت تشارك في أعمال الدورة الثانية عشر لندوة وكالة الطاقة الدولية

خالد وليد الديين

جماعية من ندوة وكالة الطاقة الدولية

شاركت دولة الكويت بوفد رفيع المستوى في أعمال الدورة الثانية عشر لندوة وكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، كما شاركت في اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى للقياديين السابع لمنتدى الطاقة الدولي ومركز الملك عبدالله للدارسات والبحوث البترولية.

ومثل الكويت في الاجتماعين كلاً من م.خالد وليد الديين، وكيل وزارة النفط المساعد للشئون الفنية، عضو المجلس التنفيذي لمنتدى الطاقة الدولي ممثل الكويت في كل من أعمال الدورة الثانية عشر و المائد المستديرة للقياديين، و مشاركة محافظ الكويت لدى منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) محمد خضر الشطي.

حيث عقد الاجتماعين في المملكة العربية السعودية في مدينة الرياض، خلال يومي 16 و 17 فبراير 2022، تحت رعاية ومشاركة وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وذلك بحضور وفود رفيعة المستوى شملت وزراء وقياديين من كل انحاء العالم.

وقالت وزارة النفط في بيان صحافي، أن م.خالد وليد الديين استعرض على هامش مشاركته في الدورة الثانية عشر لندوة وكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) الجهود التي تقوم بها الكويت لتقليل الانبعاثات الضارة والملوثة للبيئة، وخطط الدولة المتمثلة في تحقيق رؤية ٢٠٣٥ في التوجه نحو مستقبل مزدهر ومستدام عبر العمل على حشد كافة الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في التوسع باستخدام الطاقة النظيفة و المتجددة، والتأكيد على دعم الجهود الدولية بهذا الشأن، مع الأخذ بعين الأعتبار مشاركة الدولة للمجهودات الدولية في تحقيق أمن الطاقة، والتأكيد على مكانة النفط العالمية كمصدر رئيسي للطاقة .

وتناولت الندوة آليات تعزيز الحوار العالمي حول الطاقة وتحسين السياسات وقرارات الاستثمار لمواجهة التحديات المتعلقة بأمن الطاقة واستقرار السوق والتحولات العالمية التي دعت إليها مجموعة العشرين، وذلك عبر عرضاً من منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية، لأحدث توقعات سوق النفط على المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث شددت على ان النفط يحتفظ بمكانته كمصدر رئيسي للطاقة على مستوى العالم.

اجتماع المائدة المستديرة

من جهة أخرى، استعرض اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى للقياديين السابع لمنتدى الطاقة الدولي ومركز الملك عبدالله للدارسات والبحوث البترولية آراء عدد من المشاركين حول الاستثمار في الطاقة النظيفة والتطوير في مجال تقنيات تكنولوجيا الطاقة النظيفة للبيئة، فضلاً عن أمن الطاقة وتطوير التكنولوجيا والابتكار والاستثمار.

وركزت الجلسات على الاستثمار في نشر التكنولوجيا النظيفة، ودفع عجلة الابتكار ، وتحديث البنية التحتية لتحقيق أمن الطاقة ، وسياسة المناخ ، وأهداف التنمية المستدامة ، فضلاً عن الحماية من المخاطر غير السوقية ، مثل الطقس المتطرف والهجمات الإلكترونية.

كما تناولت الجلسات تزايد سياسات التعافي المناخي والاقتصادي الجديدة من زخم الاستثمار في التقنيات النظيفة ، حيث تعتمد التحولات الناجحة لقطاع الطاقة على مدى سرعة تطور البنية التحتية للطاقة لتدمج تقنيات نظيفة جديدة بشكل فعال من حيث التكلفة مع الاستمرار في توفير وصول موثوق به إلى خدمات الطاقة الحديثة للجميع.وشدد الحضور خلال الجلسات على ضرورة ان تتبنى الحكومات ومراكز البحوث والقطاع الخاص تكثيف التعاون لتحسين إدارة المخاطر والتعافي من الأزمات، حيث تحتاج التطورات التكنولوجية والاستثمار في البنية التحتية إلى إعادة تنظيمها على نطاق أوسع من التقنيات والروابط لتصبح أكثر مرونة وتوفر تدفقات طاقة نظيفة بمرونة أكبر استجابة لأنماط العرض والطلب سريعة التغير والأكثر تقلباً، كما يجب أن يمضي توسيع نطاق التكنولوجيا النظيفة وتحديث الأنظمة القديمة جنبًا إلى جنب لخدمة أسواق الطاقة المتزايدة التعقيد.

داعية الشركات لاقتناص فرص المشاركة

الدهيم: «معرض الغذاء والأواني الرمضاني» منتصف مارس المقبل

أعلنت شركة معرض الكويت الدولي عن استعداداتها بتنظيم وإقامة معرضها السنوي "الغذاء والأواني الرمضاني" الخاص بالمستلزمات الأساسية والغذائية والذي يقام سنويا علل أرض المعارض الدولية في منطقة مشرف اذ يضم كبرى الشركات والوكالات والعلامات التجارية العالمية المختصة في مجال الأغذية خلال الفترة من 20 من شهر مارس المقبل حتى الثاني من شهر أبريل.من جهتها قالت المدير التنفيذي لقطاع التسويق والمبيعات في شركة معرض الكويت الدولي باسمة يوسف الدهيم أن الشركة بدأت في إستقبال طلبات الشركات الراغبة للمشاركة في معرض "الغذاء والأواني الرمضاني" والذي يعد من أهم المعارض المتخصصة في مجال الأغذية والمستلزمات الأساسية.وأضافت الدهيم أن مشاركة الشركات في هذه المعارض المتخصصة تعد فرصة سانحة لها من خلال طرحها آخر المنتجات المميزة للجمهور والعروض الخاصه بها خاصة أنه إقامة المعرض يشهد قرب حلول شهر رمضان المبارك.وأوضحت أن تم الإستعداد ببدأ حجوزات معرض الغذاء السنوي حيث تم تأكيد مشاركة عدة شركات من مختلف الدول منها شركة (المطاحن الكويتية ونستلة والماسة الفريدة والجريوي للأواني المنزلية) وآخرين داعية جميع المهتمين بإقتناص الفرص المشاركة في المعرض لخلق فرص جديدة للتفاعل والنمو تحت سقف واحد.وأشارت إلى أن رؤية شركة معرض الكويت الدولي من إقامة هذه المعارض تكمن في مساعدة الشركات في رفع مستوى مبيعاتها وتمكينها نحو السعي للتحول الكامل ومساعدتهم في تحقيق أهدافهم فضلا عن بناء القدرة الإستيعابية على إشراك المجتمع الغذائي وإستثماره في تحقيق بيئة عمل صحية وناجحة.وذكرت أن إنضمام الشركات في المعرض تعد فرصة جيدة للتواصل مع رواد المجال في صناعة الأغذية وتنمية وتسويق علاماتهم التجارية علاوة على مواكبة التطورات الإقتصادية بجانب توسيع قاعدة العملاء ونشر نطاق أعمالهم. وأفادت أن معرض الغذاء من المعارض التي تجذب العديد من الزوار نظرا لتنافس الشركات بطرح منتجات غذائية متنوعة بالإضافة إلى تقديم أنواع جديدة من المواد الغذائية المصنعة محليا والمستوردة إقليميا.يذكر أن معرض "الغذاء والأواني الرمضاني" يقام على أرض الكويت سنويا ويستعرض فيه جميع العارضين المحليين والدوليين من الشركات والموردين والمستثمرين منتجاتهم التجارية والغذائية تحت سقف واحد يستفيد من خلالها الأفراد نظرا لوجود التنوع الغذائي والمواد الأساسية والأطعمة الفاخرة والصحية.

خبراء: البنوك الرقمية في الكويت تواكب التطورات المصرفية العالمية

اعتبر خبراء ومسؤولون بدء بنك الكويت المركزي استقبال طلبات تراخيص لبنوك رقمية نقطة تحول مهمة للقطاع المصرفي وتطورا طبيعيا فرضته احتياجات جيل شاب متعطش للخدمات السهلة والسريعة من جهة ومبادر في مجال التكنولوجيا من جهة أخرى فضلا عن التطورات المصرفية التكنولوجية المتسارعة عالميا.

وقال هؤلاء الخبراء إن عصر التحول الرقمي طال كل المجالات خصوصا الاقتصادية منها وبات من الضروري فتح المجال أمام خدمات مصرفية في البلاد تتناسب مع التطورات في دول العالم المختلفة واحتياجات العملاء المحليين.

وذكر المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي أن البنك الرقمي عبارة عن بنك دون فروع يقدم الخدمات المصرفية عبر قنوات رقمية تتميز عن نظيرتها التقليدية باستخدامها التكنولوجيا المالية الحديثة ما يخفض تكاليف وتعقيدات الخدمات المصرفية التقليدية.